

بشيء الزمان رسوبها وتوفيق الدين كبقية تصحيحها وموارد
الزجاج ومبايتها وموافقها وتصحح ذلك حال الآيات السابقة
قول فلما برأها من موجد قار حكمة عطف على أنها الموكنة
أشارة إلى كبرى القياس أي إذا كانت تلك الموكنة لا يراها
من موجد لا مشاع وجود الحكمة لا يوجد فإدراكها على أنها
فعل وان لم يشأ لم يفعل كما في قوله نعمت الله على من يشاء في
حكمه على ما يشاء من الأشياء وما فيها من المصالح والمفاسد يوجب
تلك الأمور الحكمة على وجه مخصوص من الوجوه الحكمة التي هي
عندنا من المصنوع وبشيء مستعمل أي تزججها هذه الوجوه
على غيرها أو مبداء على ما مر في تفسير قوله ما إذا اراد الله بهذا
وفي جعل الحكمة وإعنيه والمشيئة مقتضية أشرف إلى العلم
بالمصلحة والانتظام الأمثل كما زعم المحققون من المعتزلة والحكاه
لا يخفى في الإجماع والآن العلم وان كان فعلا كسنة عمل المعلوم على
عبد لا يكون مخصوصا بوجه مخصوص كما في التبدد فإنه لا يبد
بعد العلم بالمصلحة من الشروع والمشيئة المترتبة عليه والاصحاب
يدعون الضرورة في ذلك والحكاه ينكرون وفي مقدم الفار
على الحكاه ولا يمايز المشيئة عن الحكمة تأنيشا ردة إلى ما حكمت
من المشيئة على وتعدتها عليها نحو قول متعاليها عن معارضته
من نواحيها عن الكسب بالكتاب فالله به قوله أو كان
معدا الذي واجب بعد عن شئ لا يقدرا على فعله في الخارج
الأرواحان لأن بحيث ارادة كل منهما الإجماع على وجه مخصوص
الاتجاهات صفتها هي الشرائع التي هي محل منها لزم اجتماع
مؤثرين أي فاعلين على الواحد وهو غير مؤثر اجتماع العاقلين
المتأثرين فلا يرد ان نواحي الأرواح لا يبين كونهان كونهم يبد
الاجتماع فلا يبرهن اجتماع المؤثرين لأن المجموع مؤثر واحد كما هو

أي في علمنا
لأن تعلق علمنا بالمصالح
على تعلق الأرواح
أي فالعلم ان يتعلق الأرواح كل شئها بالإجماع
ذلك الشيء فان توافقته
الأرواحان هو
فالفعل هو

كما هو منسب الاستدلال في أفعال العباد من أفعالها وفي مجموع
قدرة الله تعالى العبد وان كان قدرته في نفسه كما في الجاد بها
قوله وان كان لا حد لها أي ان كان الفعل لا حد لها لزم خروج الفعل
من مخرج لا يستلزم لها في ارادة الإجماع على استئصال قوله ويجوز
لما ان الفاعل من عباده لا ارادة قوله وان اشتقنا ما ارادنا
وجوده على وجه مخصوص اراد الآخر وجوده على مخرج من العلم
القطر وعدم المخرج فيزوم مجازا فان قدرت الله الحكاه وانما
يدل على امتناع وجوده كما يصرح في شئ ما يقدر عليه ولا يدل على
امتناع وجوده كما مطلقا فقلت سلفا في الخبر المطلق لا يوجب
بديهي كعبث وقد قالوا بالوجوب معدن لكل كمال ومبطل لكل
قوله والاشارة بقوله تعالى ان كان المراد العطف والموضوع
الانظام فقط الاستدلال بان العلم بان فطحي ومعلوم الآيات
القاضية وان كان المراد به عدم الحكمة في شئها على الاحتمال
قوله من الاصنام وجه نظمه الآية في التذكير بالمثل الدالة
على تجسده تعالى من عيشة جهنم حال الشركين الذين يجازوا هذه
الآيات ولم يشكروا فيها ولا يرجع لقبها بالأرواح بالاصنام ولان
الشيء في القرآن نظيرها بالاصنام وقوله تعالى من دون الصالح
من غيرهم في حقهم والحق والحق والحق والحق والحق والحق
بل شأنا كونهما آية وقوله بغيرهم كعبث الله انما هي مستقلة
الأرواح ومن مسوقة البيان وجد الأفعال والحق والحق والحق
الأرواح بالاصنام وان كان المصنوع ما هو في مفهوم العلم
انته المقصود بالذات فحق الشكر لله تعالى وان كان كمال العلم
لازمة للمعاني ولذا قال في تفسير قوله تعالى فاعلم ان الله انما
المسئل معنى قوله ليس له شيء ما يستمسك به وما ذكره المصنف
من ان الفاعل هو ذلك لأنه لا يقدر فيها من الاصنام المخلوق

الظاهر كونهما بمنزلة عطف البيان لقوله تعالى
ومن الناس من يتخذ الهم
التدهو المثل المناهي أي الخالف